S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1999/27
3 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٠٤٢ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وفي سياق نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في تيمور الشرقية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يرحب مجلس الأمن باستطلاع الرأي الشعبي الناجح الذي جرى في تيمور الشرقية يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ وبرسالة الأمين العام إلى رئيس المجلس المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/1999/944) التي تعلن عن نتائج الاقتراع. ويشيد المجلس بشجاعة من اشتركوا بأعداد قياسية في الاقتراع للإعراب عن آرائهم. وهو يعتبر استطلاع الرأي الشعبي هذا صورة دقيقة عن آراء شعب تيمور الشرقية.

"ويشيد مجلس الأمن بالعمل الهائل الذي أنجزه الممثل الشخصي للأمين العام. ويثني أيضا على شجاعة وتفاني الممثل الخاص المعني باستطلاع الرأي الشعبي في تيمور الشرقية وموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في تنظيم استطلاع الرأي الشعبي في ظروف صعبة للغاية.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف، داخل تيمور الشرقية وخارجها، إلى احترام نتيجة استطلاع الرأي الشعبي. ويحث المجلس شعب تيمور الشرقية على تكثيف جهوده لتنفيذ ما قرره في الاقتراع بحرية وديمقراطية، وعلى التعاون من أجل بناء السلام وتحقيق الازدهار في إقليمه. وينتظر مجلس الأمن الآن من الحكومة الإندونيسية اتخاذ الخطوات الدستورية اللازمة لتنفيذ نتيجة الاقتراع، وفقا لاتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ (S/1999/513، المرفقات من الأول إلى الثالث).

"ويعترف مجلس الأمن بأن اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ التي أدت إلى تنظيم استطلاع رأي شعب تيمور الشرقية ما كانت لتحصل لولا المبادرة التي اتخذتها حكومة إندونيسيا في الوقت المناسب، والموقف البناء من جانب حكومة البرتغال. ويثني على الجهود الدؤوبة التي بذلتها حكومتا إندونيسيا والبرتغال، عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام، بغية إيجاد حل عادل شامل مقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، ويعرب عن تقديره لحكومة إندونيسيا لتعاونها مع الأمم المتحدة في العملية.

99-25504 030999 030999

"ويدين مجلس الأمن العنف الذي حدث في تيمور الشرقية قبل اقتراع ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ وبعده. ويعرب عن تعازيه للأسر التي فُجعت في ذويها من بين موظفي الأمم المتحدة المحليين وغيرهم. ويشدد على ضرورة تنفيذ نتيجة الاقتراع في مناخ من السلام والأمن ودون مزيد من العنف والترهيب. وعلى حكومة إندونيسيا، وفقا لمسؤوليتها في المحافظة على السلم والأمن بموجب اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، أن تتخذ خطوات لمنع حدوث مزيد من العنف. وهو يتوقع من حكومة إندونيسيا أن تكفل أمن أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وأماكن عملها. والمجلس مستعد للنظر في أي مقترح يقدمه الأمين العام لكفالة التنفيذ السلمي لعملية استطلاع الرأي الشعبي.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريرا عن تنفيذ نتيجة الاقتراع، يتضمن توصيات بشأن ولاية وحجم وهيكل وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية خلال مرحلة التنفيذ (المرحلة الثالثة).

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره".
